تحديات البنوك المركزية في احتواء أنشطة بنوك الظل والرقابة عليها.

Central banks challenges in containing and monitoring shadow bank activities.

د. صاري علي*
جامعة سوق أهراس
– مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين-
Sariali83@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/16 ؛ **تاريخ القبول :** 2020/02/27

مستخلص:

تميزت السنوات الأخيرة بعدة الأزمة المالية العالمية في جانبها المالي بظهور الكثير من المؤسسات المالية التي تتصرف كالبنوك وتعمل بشكل مقارب ولكن لا تخضع لرقابة البنوك المركزية، ويصعب كثيرًا التأكد والتحقق من مدى توافق أعمالها مع القواعد الرقابية النظامية المنظمة للأعمال المصرفية. وهو ما شكل نظام ظل مالي تدار من خلاله وساطات مالية عالية الحجم والقيمة، كما أنه ينمو بشكل مطرد مدفوعاً بالمستثمرين الذين يسعون إلى عوائد أعلى في عالم منخفض الفائدة، والشركات والحكومات المحلية اليائسة للحصول على قروض، وهو ما يشكل خطراً على النظام المالي، وفي نفس الوقت يفرض تحديات جديدة على البنوك المركزية المسؤولة على رقابة وحماية النظام المالي واستقراره.

الكلمات المفتاحية: بنوك الظل، التثقيف المالي، الشمول المالي، الانتشار المصرفي، بنك الجزائر.
تصنيف JEL: G21, G01, E42,

Abstract:

The Recent years have been marked by the current global financial crisis, particularly in its financial aspect, with the emergence of many financial institutions that operate like banks and operate in similar institutions but not under the control of banks; the rules governing banking. This is a financial system in which high-value, high-value and steady growth brokers are managed, driven by investors looking for higher returns in a low-interest world, businesses and local governments. Desperate for loans, which pose a threat to the financial system, and at the same time pose new challenges for central banks responsible for controlling, protecting and stabilizing the financial system.

* المؤلف المراسل.

Keywords: *Shadow Banks, Financial Education, Financial Inclusion, Bank Deployment, Bank of Algeria.*
Jel Classification Codes: G21, G01, E42,

مقدمة:

في الوقت الذي تطالب مقررات «بازل 3» البنوك برفع سيولتها المالية وتبني نظام تعامل شفاف، من أجل تحقيق استقرار اقتصادي ونقدي، تحت رقابة وإشراف البنوك المركزية وضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة؛ برزت الصناعة المصرفية وتبوأت دورًا حاسمًا في تلبية الطلب المتزايد على الائتمان خارج الأنظمة المصرفية التقليدية، فأصبحت تثير مخاوف كثيرة حول المخاطر الشاملة التي قد تشكلها على النظام المالي.

ونتيجة لذلك وكانعكاس لمجموعة من السياسات النقدية غير التقليدية المعتمدة في الكثير من الدول المتقدمة فقد أفلت النظام المصرفي من الرقابة والتنظيم واتجه إلى العمل في إطار نظام الظل المصرفي، حيث تمكنت العديد من المؤسسات والوسطاء الماليين من توظيف مخاطر أعلى في السوق، وإنشاء الائتمان والسيولة عبر النظام المالي العالمي، وليس لديها متطلبات رأس مال يتناسب مع تلك المخاطر.

وبما أن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب مجموعة من التحديات المالية والمصرفية، فقد تبنت مجموعة العشرين وهيئة الاستقرار المالي مجموعة من الآليات كمحاور رئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، وفي نفس الوقت هي آليات لمواجهة المخاطر المترتبة على الأعمال المصرفية غير النظامية، وتحقيق الاستقرار المالي في الدول، وعلى رأس هذه الآليات نجد – الشمول المالي- التثقيف المالي- الانتشار المصرفي- إضافة إلى تعزيز الرقابة المصرفية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من محاولة تقييم مدى خطورة أنشطة بنوك الظل على المنظومة المالية والاقتصادية، وانعكاساتها السلبية على الاستقرار المالي الدولي والوطني؛ إضافة إلى التحديات التي تواجه البنوك المركزية ومن بينها بنك الجزائر في احتواء والتقليل من أنشطة ومخاطر أنشطة بنوك الظل. بما يساهم في تعزيز المحافظة على استقرار النظام المصرفي، والتوازنات الاقتصادية المختلفة، وتوفير البيئة المالية الداعمة للتنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الدراسة: نريد من خلال هذه الدراسة الوقوف على جملة من الأهداف المتمثلة في:

- محاولة توضيح ماهية بنوك الظل ومختلف أنشطتها.
- محاولة معرفة المخاطر المترتبة عن أنشطة بنوك الظل.

- محاولة معرفة أهم التحديات التي تواجه بنك الجزائر في سبيل احتواء ومواجهة مخاطر أنشطة بنوك الظل.

إشكالية الدراسة: تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في تساؤل رئيسي هو: **فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجه البنوك المركزية في الرقابة والسيطرة على الجهاز المصرفي، بما يضمن استقرار النظام المصرفي في ظل تنامي أنشطة وأعمال بنوك الظل؟.**

فرضية الدراسة: بنيت هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن البنوك المركزية بصفة عامة، والبنوك المركزية في الدول النامية بصفة خاصة، ستواجه تحديات كبيرة ومتعددة في ظل تنامي وتسارع زيادة حجم أعمال وأنشطة بنوك الظل، التي باتت تهدد استقرار الأنظمة المالية والمصرفية الوطنية والدولية من جهة، والخروج المتزايد عن مبدأ الرقابة النظامية من جهة أخرى .

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي واستخدام الأسلوب الاستنباطي عند تحليل المعلومات والمعطيات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من التقارير المتخصصة، والبحوث الاستقصائية التي أثارت الموضوع للنقاش.

أولاً: تداعيات ظهور وإنكشاف أنشطة بنوك الظل.

إن المتتبع للأحداث والإجراءات التي رافقت الأزمة المالية الأخيرة سنة 2008 وما تبعها من أحداث، يجد أن هناك مجموعة من التداخلات والتفاعلات المالية والاقتصادية وحتى الإجراءات النقدية غير التقليدية قد ولدت بيئة مالية ومصرفية تعمل في الظل والتحايل وبعيدا عن الأنظمة الرقابية، وهذا ما تم التوصل إليه عن طريق البحوث الاستقصائية التي بحثت في أسباب الأزمة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي؛ وهو ما أصبح يشكل نظام ظل مصرفي بعيدا عن رقابة البنوك المركزية، وقليل الالتزام بالقواعد الاحترازية.

1.1- تعريف بنوك الظل:

بنوك الظل Shadow banks هو مصطلح حديث الظهور نسبياً، ويطلق على العمليات المالية التي تتم خارج نطاق القوائم المالية للبنوك التجارية التقليدية وغيرها من مؤسسات الإيداع، بعيدا عن رقابة السلطات النقدية. ويعتبر الاقتصادي **بول مكالي** (McCulley Paul).

أول من استخدم مصطلح "بنوك الظل"، خلال كلمة ألقاها في المنتدى المالي السنوي لـ"الاحتياطي الفيدرالي" **(Alessio & Nabilou, 2017, p. 4)**.

وتعرف بنوك الظل (Shadow banks) بأنها: المؤسسات والكيانات المالية – بخلاف البنوك والمؤسسات المصرفية النظامية – التي تمارس الأنشطة المصرفية والمالية ولا تخضع لرقابة البنوك المركزية، مثل بنوك الأعمال المصرفية الخاصة أو بنوك الاستثمار والأعمال، وشركات التحويلات المالية وصناديق التحوط، وصناديق الاستثمار الخاصة، وصناديق سوق النقود، وصناديق المعاشات .**(Pozsar & Adrian, 2013, p. 1)**

وترى سوزي كيلي أن بنوك الظل: هو تعبير يطلق على جميع الكيانات التي تقع خارج نطاق النظام المصرفي الخاضع للتنظيم، وتؤدي الوظيفة الرئيسة التي تقوم بها البنوك، وهي اقتراض الأموال وإقراضها، ويبدو التعريف واسع النطاق ويتضمن بذلك محافظ أسواق المال وأدوات الاستثمار الهيكلية ومحافظ الاستثمار الائتمانية والتوريق وشركات التمويل وغيرها من المؤسسات المالية التي أصبحت لها تأثيرات يومية في حياتنا المالية **(كورديس، 2013، ص 34)**.

1.2- تعريف نظام الظل المصرفي:

يشير نظام الظل المصرفي إلى الوسطاء الماليين المشاركين في تسهيل إنشاء الائتمان عبر النظام المالي ولكن لا يخضع أعضاءها والأنشطة التي تقدمها للإشراف التنظيمي ولا للرقابة الاحترازية. حيث تتداخل أعمالها مع أعمال القطاع المالي والمصرفي النظامي تداخلاً كبيرا، وهى مؤسسات بعيدة عن رقابة البنوك المركزية، ويصعب كثيرًا التأكد والتحقق من مدى توافق أعمالها مع القواعد الرقابية المنظمة للأعمال المصرفية .**(Zoltan & Adrian, 2012, p. 157)**.

ويعرف نظام الظل المصرفي (Shadow Banking System) **بأنه:** مجموعة من الوسطاء الماليين غير المصرفيين اللذين يقومون بخدمات مماثلة للبنوك التجارية وهو موازى لعمل البنوك ولكنه لا يخضع للقواعد والقوانين التي تخضع لها المصارف، وتشمل أيضًا كيانات مثل المحفظة الوقائية ومحافظ أسواق المال .**(Gorton & Metrick, 2010, p. 261)**.

ويُعرّف مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) صيرفة الظل بأنها مجموعة أعمال الوساطة الائتمانية التي تضطلع بها المؤسسات والأنشطة بشكل كلي أو جزئي خارج إطار النظام المصرفي التقليدي المنظّم، وتتضمن جميع القنوات والأدوات والهيكلية الإستثمارية التي تجري خارج قنوات المصارف الخاضعة للرقابة **(Stability, F, 2017)**.

1.3- مؤسسات نظام الظل المصرفي:

إن من أهم المؤسسات التي يحتويها نظام الظل المصرفي هي الصناديق النقدية التي تؤسسها البنوك وتقوم بجمع وتلقي الاكتتابات النقدية و لا تتولى إداراتها بشكل مباشر. كما يشمل نظام الظل المصرفي أيضاً صناديق الاستثمار الجماعي، وصناديق الأسواق المالية، والأدوات الاستثمارية المهيكلة، ومصارف الاستثمار، والمصارف التجارية.

ومن أجل معرفة مؤسسات نظام الظل المصرفي، فقد وضع مجلس الاستقرار المالي مقياس (measure of narrow) يعكس حجم قطاع صيرفة الظل بدقة أكبر، يرتكّز على مجموعة من الأنشطة الائتمانية غير المصرفية التي قد تشكل مخاطر على النظام المالي وتهدد استقراره.

الجدول رقم (01): جدول يوضح مجموعة من المؤسسات التي تشكل نظام الظل المصرفي ووظائفها.

الوظائف	إدارة المدخرات النقدية للعملاء	تقديم القروض المعتمدة على التمويل قصير الأجل	أنشطة الوساطة المالية التي تعتمد التمويل قصير الأجل	تسهيل عملية خلق ومضاعفة الائتمان	التوريق وتمويل المؤسسات المالية
المؤسسات	صناديق إدارة الأموال. أو الصناديق التي لديها أهداف استثمارية قليلة المخاطر	المؤسسات المخولة قبول الودائع، وغير الخاضعة للأنظمة الاحترازية	الوسطاء الماليون الذين يعتمدون بشكل كبير على التمويل من الأسواق المالية	شركات التامين على الأدوات والمنتجات المالية المصدرة في الأسواق	مؤسسات التوريق المستخدمة لتمويل أصول طويلة الأجل وغير سائلة
	صناديق الاستثمار التي تعتمد على التمويل قصير الأجل	الشركات المالية التي تعتمد على التمويل من الشركات الأم	الوسطاء الماليون الذين يعتمدون بشكل كبير على التمويل المضمون بالأصول	شركات التامين التي تقدم الكفالات والتي تعتمد على التمويل قصير الأجل	صناديق الاستثمار أو الهياكل المشابهة المستعملة لتمويل أصول غير سائلة
	الصناديق التي لديها تركز في قطاعات محددة في أسواق الائتمان	الشركات المالية التي يعتمد تمويلها على الأسواق المالية		شركات التأمين العقاري للراغبين في الحصول على القروض العقارية	
		الشركات المالية التي قد تستعمل للالتفاف على متطلبات رقابية معينة			

المصدر: صندوق النقد العربي، الرقابة على صيرفة الظل، تقرير سنة 2014، ص ص 4،12.

1.4- أسباب اللجوء إلى عمليات الظل المالي:

يري الكثير من الاقتصاديين أن عمليات بنوك الظل انتشرت نتيجة الرغبة في عدم الالتزام بالقيود التي يفرضها البنك المركزي على السيولة، أو على طبيعة الأدوات التي يجب أن تتعامل بها البنوك، وذلك لكي تتمكن بنوك الظل من خلق الكثير من المنتجات المالية والديون بصورة أكبر، وبدون أن تخضع لرقابة وسيطرة جهات التنظيم والرقابة في النظام المالي.

وبالتالي فثمّة عوامل رئيسية تعزّز الأنشطة المصرفية الموازية، وتساهم في نمو أنشطة بنوك الظل وانتشارها، ومن بينها **(كيلي، 2014)**:

- التشدّد المستمر في الرقابة المصرفية الدولية بُعَيد الأزمة المالية العالمية خصوصاً من حيث متطلبات رأس المال والاحتياطيات القانونية وإدارة السيولة؛

- السياسات النقدية غير التقليدية التي اعتمدتها مجموعة من الدول المتقدمة، خاصة سياسة التيسير الكمي وأسعار الفائدة الصفرية، حيث أنه في فترة الأزمة غالبا ما يعجز النظام المصرفي التقليدي عن القيام بتوفير السيولة والمتطلبات المالية للأسواق؛

- وبشكل خاص وفي الأسواق المالية المتقدّمة برزت عدّة أنواع من الصناديق التي تقدم ائتمانًا طويل الأمد إلى القطاع الخاص، في ظلّ تراجع التسليف من المصارف التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية؛

- كذلك ساعدت عوامل الجذب المالي (أسعار فائدة مرتفعة، مخاطر قليلة، كتلة نقدية ضخمة...الخ) في أسواق الأوراق المالية الناشئة، على تعزيز نشاط مؤسسات الظل المصرفي.

1.5- خصائص ومميزات بنوك الظل.

- يتمثل الاختلاف بين البنوك النظامية وبنوك الظل في أن البنوك النظامية تخضع لرقابة السلطة النقدية المركزية، أما بنوك الظل فإنها تمارس أنشطة غير مصرح بها وبعيدة عن رقابة البنك المركزي؛

- بنوك الظل تتفادى الرقابة وعدم الالتزام بالقيود والقواعد التي تفرضها البنوك المركزية على كل من مراكز السيولة التي يتعين الاحتفاظ بها، وعلى سقوف التوظيف في الأدوات المالية المختلفة، مما يجعل هذه البنوك تعمل بدون توفر الحد الأدنى من مبادئ وأسس توزيع المخاطر، فضلا عن عدم التزامها بنطاق من الشفافية والإفصاح يضاهي النطاق المطبق بالبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنوك المركزية؛

- في بنوك الظل تأتي مصادر الأموال من المستثمرين ذوي الفوائض المالية الكبيرة ويطلق عليهم مستثمري الجملة –وليس من المودعين كالبنوك النظامية–؛ ويختلف المدخر المودع بالبنوك التقليدية عن المستثمر في بنوك الظل.

ثانياً: حجم الأصول المالية المدارة بواسطة بنوك الظل ومخاطرها:

يُقاس حجم أنشطة بنوك الظل على نطاق واسع بمجموع الأصول المالية التي يملكها مجموعة من الوسطاء الماليين غير المصرفيين (باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد والمؤسسات المالية العامة) الذين يقدمون خدمات مماثلة للبنوك التجارية التقليدية والتي تشمل المحافظ الوقائية، وأدوات الإستثمار المهيكل، ومحافظ الإستثمار الائتمانية، إضافة إلى

تبادل الأموال المتداولة، ومحافظ الأسهم الخاصة، وتقديم التأمين على الائتمان، وعمليات توريق الديون.

2.1- التطورات العالمية في حجم أنشطة بنوك الظل.

نستعرض هنا أبرز نتائج تقرير مراقبة أنشطة بنوك الظل العالمية لسنة2017 الصادر عن مجلس الاستقرار المالي خلال شهر مارس 2018، والذي يغطّي 29 دولة، تمثّل نحو 80% من إجمالي الناتج المحلي العالمي و90% من أصول النظام المالي العالمي**(Stability, 2018, p. 35)**.

حيث كشف التقرير الصادر مجلس الاستقرار المالي أن المقدرات المالية لبنوك الظل حول العالم بلغت عام 2013 ما يقارب 75 تريليون دولار أمريكي . ليتجاوز 160 ترليون دولار أمريكي سنة 2017م؛ أي بمعدل نمو بـ 120% في ظرف أربعة سنوات فقط. بينما شكّلت أصول نظام الظل المصرفي على الصعيد العالمي ما يزيد عن 13.4% من مجموع الأصول المالية عام 2016 مقابل 12.1% عام 2011. كما شكلت حوالي 73% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الـ29 التي شملها التقرير سنة 2017م، مقابل 62% عام 2011. **(Stability, 2018, p. 37)**

ولعل الأهمية لا تكمن في حجم نظام الظل المصرفي، وإنما في المسار التصاعدي لهذه الظاهرة، فالقدرات المالية لبنوك الظل عند طرح المصطلح للمرة الأولى لم تتجاوز خمسة تريليون دولار، والآن أصبحت القدرات المالية لهذه المنظومة تمثل نحو 25% من إجمالي الأصول المالية في العالم، ونحو 50% مما يمتلكه النظام المصرفي في العالم، والأكثر خطورة أن ما يمتلكه نظام الظل المصرفي يوازي 120% من إجمالي الناتج المحلي العالمي **(محمود، 2014)**.

الشكل رقم (1): رسم بياني يوضح تنامي حجم التمويل بواسطة بنوك الظل في الصين.

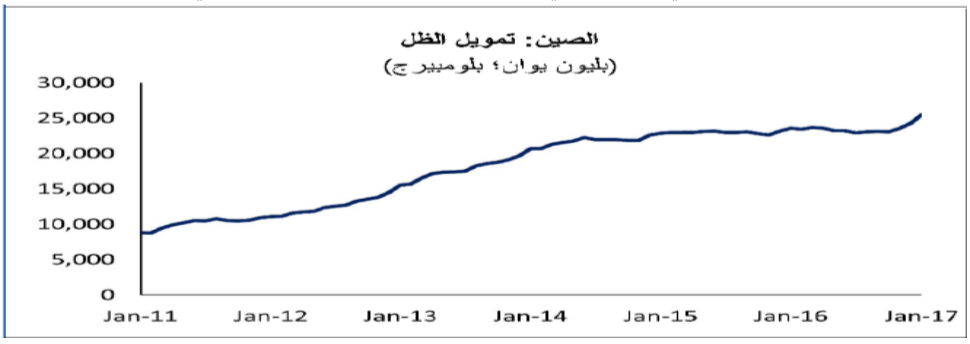

المصدر: المرصد الاقتصادي، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، مارس 2017، ص 10.

وبحسب مجلس الاستقرار المالي، سجلت أصول صيرفة الظل التي تشكل خطراً على النظام المالي وفق المقياس الضيّق لحجم صيرفة الظل، نمواً بنسبة 7.6% لتصل إلى 45.2

تريليون دولار بنهاية العام2016. وشكّلت أصول نظام الظل المصرفي نحو28% من الوساطة المالية غير المصرفية التي بلغت 160 ترليون دولار عام2017.**(Stability, 2018, p. 42)** .

هذا وتوجد أكبر أنظمة الظل المصرفي في الدول المتقدّمة، لاسيما في الولايات المتحدة الأميركية، حيث بلغ حجم أصول نظام الظل المصرفي فيها 14.1 تريليون دولار عام 2016 (أي ما يوازي نحو 84% من إجمالي الأصول المصرفية). كما بلغ حجم أصول صيرفة الظل في الدول الأوروبية نحو 10.1 تريليون دولار، تليها الصين بقيمة 7.0 تريليون دولار، وجزر كايمان (4.7 تريليون دولار)، واليابان (2.8 تريليون دولار). وتمثّل هذه المناطق مجتمعةً نسبة 85% من أصول نظام الظل المصرفي العالمي في عام 2016م **(Stability, F, 2017, p. 24)**.

أما على الصعيد الأوروبي فتتصدر لوكسمبورغ دول الاتحاد الأوروبي التي تحتوي على القيمة الأعلى لأنشطة قطاع الظل المصرفي، والتي تقدر بأكثر من 3.2 تريليون يورو. أما في ألمانيا فتصل القيمة السوقية لقطاع الظل المصرفي إلى حوالي 1.5 تريليون يورو. فيما تبلغ حجم الأصول التي يتم التداول بها حول العالم فيربو حجمها عن 160 تريليون دولار، مقارنة مع 137 تريليون دولار خاضعة لأنشطة المصارف التجارية التقليدية **(سلامة، 2018)**.

الشكل رقم (2): رسم بياني يوضح توزيع حجم أصول نظام الظل المصرفي حول العالم لسنة 2016، كنسبة من الحجم الإجمالي لأصول نظام الظل المصرفي.

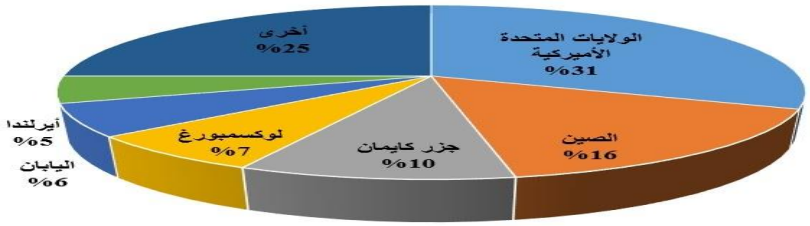

المصدر: مجلس الاستقرار المالي، التقرير السنوي 2018.

2.2- مخاطر نظام الظل المصرفي.

في الوقت الذي لفتت فيه الأزمة المالية العالمية الأنظار لخطورة قطاع بنوك الظل وأنشطتها المصرفية وضرورة وضعها تحت رقابة أكبر. نجد النظام المالي العالمي والأوروبي خصوصاً يسعى إلى الاستفادة من هذه البنوك وأنشطتها التي ساهمت في السنوات الأخيرة في زيادة الأخطار المصرفية في العالم بما نسبته 30 في المئة**(كيلي، 2014)**.

رغم إن بنوك الظل تمثل ثلث القدرات المالية للمصارف الأمريكية، وتعد ثالث أكبر قطاع اقتصادي في الصين، إلا أنه في الاقتصاديات الرأسمالية فإن الإجراءات التنظيمية والرقابية تمكن السلطات المالية من الحد من الأضرار التي قد تنجم عن العمليات المالية لهذا

القطاع. وأن الأمر مختلف في الاقتصاديات الناشئة، فقدرات الرقابة المالية وتطبيق القانون محدودة، ومن هنا تأتي خطورة نظام الظل المصرفي. وإن كان البعض يدافع عن دورها في الاقتصاديات الناشئة وفي الصين تحديدا، من منطلق أنه لا يمكن الاعتماد فقط على قدرة البنوك الرسمية في تمويل عملة النمو الاقتصادي، سواء نتيجة محدودية السيولة المالية لديها أو للطبيعة البيروقراطية في عمليات الإقراض، وهو ما يعتبر العامل الرئيسي في نمو هذه الظاهرة في عديد من الاقتصاديات الناشئة خلال السنوات الأخيرة.

ومن بين المخاطر التي يمكن أن تنتج عن الإفراط في عمليات الظل المصرفية نجد **(اتحاد المصارف العربية، 2018):**

- أن المعرفة الدقيقة لمساهمات بنوك الظل في الاقتصاديات الناشئة عملية شديدة التعقيد، وأن إتمام العمليات الائتمانية المالية عبر قنوات غير مصرفية سيكون شديد الخطورة، فبين عامي 2009 -2013 فإن شركات في الأسواق الناشئة أصدرت سندات دولية بنحو 554 مليار دولار، تقريبا نصفها أي ما يعادل 252 مليارا تم إصدارها عبر فروع لها في الخارج، وهو ما يجعل العمليات المالية لبنوك الظل أكثر تعقيدا ومن الصعب مراقبتها؛
- أن الائتمان الذي يجري إنشاؤه في الخارج، ومن خلال الأدوات الاستثمارية المهيكلة غير الداخلة في الموازنات العمومية، لا تسجله إحصاءات ميزان المدفوعات الوطنية؛
- صعوبة قياس نشاطات كهذه لأن غالبيتها تدار من خلال المشتقات المالية في الأسهم الاختيارية والآجلة والمقايضات، التي يجري التعامل معها خارج الموازنات العمومية. ويعني ذلك أن الأخطار التي كانت تؤثر في المصارف لم يقل عددها وإنما انتقلت إلى الظل إذا صح التعبير؛

الشكل رقم (3): رسم بياني يوضح نسبة نمو حجم أعمال نظام الظل المصرفي بين سنتي 2010-2014.

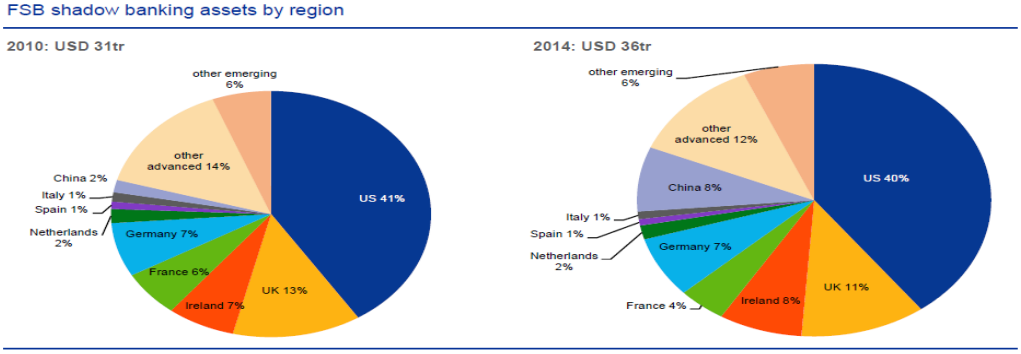

Sources: Nicola Doyle and Philippe Molitor , **Shadow banking in the euro area: risks and vulnerabilities in the investment fund sector**, ECB Occasional Paper 174, June 2016, P9.

ثالثاً: تحديات البنوك المركزية في ظل نظام الظل المصرفي.

تواجه البنوك المركزية في سبيل تعزيز وتوفير دعائم حماية النظام المالي واستقراره مجموعة من التحديات، من خلال تنفيذ السياسة النقدية الملائمة للاقتصاد يمكن اختصارها فيما يلي **(طوقان، 2005، الصفحات 83-85)**:

3.1- تحقيق الاستقرار النقدي: يعتبر الاستقرار النقدي أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواءً كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً محورياً. فالبنوك المركزية يجب أن تضمن سلامة الوضع المالي لمؤسسات الجهاز المصرفي وتعزيز منعتها لتمكينها من المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي. وإبلاء أهمية خاصة لتطوير القطاع المصرفي من الناحيتين المؤسسية والنوعية لتمكينه من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني.

3.2- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة: إن هدف تطوير الجهاز المصرفي وضمان سلامته لا يقل أهمية عن هدف تحقيق الاستقرار النقدي، إذ تعتبر وحدات الجهاز المصرفي إحدى القنوات الحيوية التي تلعب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، فهي بمثابة حلقة وصل بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد أو بين المدخر والمستثمر، وفي ضوء ذلك أولى البنك المركزي عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي عناية كبيرة وذلك لضمان سلامته ومنعته وتطوير أنشطته.

3.3- تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي: وذلك برفع الحد الأدنى لرأسمالها، ورفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال، والالتزام بمعايير السلامة المصرفية، وتكثيف عمليات الرقابة على عمليات البنوك المختلفة، إضافة إلى العمل على تشديد العقوبات وسن القوانين الخاصة بمكافحة غسيل الأموال.

3.4- تعزيز الرقابة المصرفية: من خلال رفع مستوى الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف إلى مستوى ينسجم مع المعايير الدولية. ووضع حداً أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات، وتطوير نظام إنذار مبكر للمصارف يساعد البنك المركزي في التعرف على مواطن الضعف في الوضع المالي والإداري لأي بنك، وتطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي لمختلف فروع البنك الواحد في الداخل والخارج، هذا إلى جانب تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دولياً.

رابعاَ: آليات احتواء ومراقبة أنشطة بنوك الظل.

عملت العديد من الحكومات على اصدار أنظمة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المصرفية، بهدف ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتقوية الجهة الإشرافية والرقابية المسؤولة عن حماية النظام المالي والمصرفي والمنتسبين إليه.

4.1- التثقيف المالي ونشر الوعي المصرفي:

لقد تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008م، حيث أظهرت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع المصارف والمؤسسات المالية، الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات والمصارف المركزية حول العالم إلى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف والتعليم المالي.

وتُعرّف الثقافة المالية بأنها: الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بُغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية. والثقافة المالية هي عنصر هام وأساسي من عناصر التطوّر والاستقرار الإقتصادي والمالي. في المقابل تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي، مثل الديون المتراكمة، والمدخرات غير الكافية، وعدم التخطيط مالياً للمستقبل، والاستثمارات غير المدروسة **(Hogarth & Kozup J, 2008, p. 42)**.

كما تعرَّف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعّالة لتحسين أوضاعهم المالية.

أي أن التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والقيم والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة بهدف تحقيق الرفاهية المالية للأفراد و تحقيق الاستقرار المالي، إضافة إلى الوعي بالمفاهيم الخاصة بالتخطيط والاقتراض والادخار والاستثمار وغير ذلك من جانب الأفراد. ويحقق تقليل مخاطر التعثر، وجذب عملاء جدد. و يحسن المحافظ المالية في ذات الوقت من جانب المصارف والمؤسسات **(الهاشمي، 2018)**.

وعليه فالثقافة المالية تشكّل شرطاً أساسياً في فهم المنتجات والخدمات المصرفية من جهة، وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعّال من جهة ثانية. ومن جهة ثالثة فإن امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية والتشجيع على استخدامها **(Lusardi & Tufano, 2015, p. 332)**.

ومن بين العناصر التي تعزز الثقافة المالية وتجسدها على الواقع العملي نجد ما يلي **(سوارت، 2009، صفحة 32)**:

- المحافظة على علاقتك الجيدة مع البنك الذي تتعامل معه؛
- تأكد من استخدامك للمنتجات والخدمات المصرفية المناسبة لاحتياجاتك و إمكاناتك؛
- كن على دراية تامة بهيكل أسعار ومصاريف البنك المتعلقة بالخدمات التي تحصل عليها؛
- حاول أن تتعرف على المنتجات المالية والأدوات الاستثمارية التي يتعامل بها البنك الذي تتعامل معه.

4.2- تعزيز الشمول المالي:

يمثل الشمول المالي بُعداً هاماً في إستراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة لما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي، فضلا على أن القطاع المالي الشامل لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار المالي، الأمر الذي ينعكس على إتاحة الخدمات المالية المختلفة وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة والمؤسسات الصغيرة أو تلك العاملة بالقطاع غير الرسمي.

كما أنه من بين الأسباب التي جعلت الشمول المالي من الموضوعات التي تحظى باهتمام البنوك المركزية نجد**(صاري، 2019)**:

- ✓ من مزايا الشمول المالي اهتمامه الكبير بالعامل الاجتماعي وخصوصا الفقراء ومحدودي الدخل، وتمكين الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الخدمات المالية، وخلق فرص عمل وخفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة؛
- ✓ رغم أن التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و ظهور العديد من الخدمات المالية المبتكرة وتحسين فرص وصولها للأفراد. إلا أن الاحصائيات الدولية لعام 2014 تشير إلى أنه مازال هناك نحو مليارا نسمة من سكان العالم البالغين لا يحصلون على الخدمات المالية، على الرغم من زيادة المتوسط العالمي لنسبة الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى 62% مقابل 51% عام 2011 وذلك وفقاً للمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية؛

✓ ويعتبر الشمول المالي أحد ركائز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الاقتصاد الرسمي، كما يساعد على رفع مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل والشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ وأخيراً تؤكد دراسات الحديثة على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة مالياً واجتماعياً واقتصادياً.

وبهذا فقد أصبح بذلك الشمول المالي يمثل محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، ويرجع ذلك إلى تأثيره الاقتصادي والاجتماعي على الدول.

4.3- تحقيق وزيادة معدل الانتشار المصرفي:

يعبر الانتشار المصرفي عن: نسبة عدد السكان في البلد إلى عدد الوكالات أو الشبابيك المصرفية المتوفرة؛ إضافة إلى نسبة (عدد) الفروع البنكية إلى المقاطعات الإدارية والجغرافية – الولايات- في البلد.

وعلى هذا الأساس تحرص البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي، خصوصا البنوك، لنشر الثقافة المالية مع استقطاب مختلف الفاعلين مع الجهاز المصرفي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية، من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، مع زيادة عدد الصرافات الآلية لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها بين طبقات المجتمع.

4.4- محاربة والتقليل من ظاهرة الإقصاء المالي:

يعود سبب الإقصاء المالي وصعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية إلى قلة وانعدام الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملّك الأصول والتمكين الاقتصادي من جهة. ونتيجة الحواجز الهيكلية والعقبات التنظيمية من جهة أخرى؛

وضمن هذا الإطار، تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية. فعلى الرغم من أن 44% من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض، فإن 6% منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية. أما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، لا يزال الحصول على التمويل من أكبر التحديات التي تواجهها حيث يحصل مشروع واحد فقط من أصل خمسة على قرض مصرفي **(اتحاد المصارف العربية، 2018).**

4.5- إحكام السيطرة على وحدات الجهاز المصرفي:

تعد الرقابة السليمة شرطاً أساسياً لاستمرارية البنوك، والتأكيد على سلامة مراكزها المالية بتجنيبها المخاطر مع تحقيق فعالية الأداء، وبالتالي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ككل. وبالتالي يجب على البنوك المركزية من أجل تنظيم الجهاز المصرفي وإحكام السيطرة عليه إتباع المبادئ الاحترازية التالية **(الجمل، 2002، صفحة 18)**:

☒ على سلطات الرقابة البنكية أن تعين للبنوك متطلبات الأموال الخاصة الدنيا التي تعكس المخاطر التي تتعرض لها، وتحدد تركيب أو عناصر أموالها الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرتها على امتصاص الخسائر، وبالنسبة لتلك البنوك التي تعمل على المستوى الدولي، فإن متطلبات الأموال الخاصة هذه لا بد أن لا تقل عن المعايير المحددة في اتفاقية بازل؛

☒ على السلطات الاحترازية إعداد معايير تشترط على البنوك أن تقرض المؤسسات والأفراد حسب ظروف وشروط السوق، كذلك يجب أن يخضع هذا المنح إلى متابعة فعالة، ويجب أخذ إجراءات ملائمة لمراقبة المخاطر أو للحد منها؛

☒ على سلطات الرقابة البنكية التيقن من أن البنوك مجهزة بسياسات وإجراءات مناسبة لتعريف ومتابعة ومراقبة خطر الدول وخطر التحويل في أنشطتها الدولية للإقراض والتوظيف، وأيضا لإنشاء احتياطات ملائمة لمواجهة هذه المخاطر؛

وعليه، تسعى السلطات النقدية عند أداء وظيفتها الرقابية للتأكد من أن المنظمات المصرفية أو البنوك، سواء كانت مملوكة للدولة أو خاصة أو مشتركة أو فروعا لبنوك أجنبية، تتقيد في أعمالها وعملياتها بأحكام البنك المركزي وقرارات مجلس إدارته وكذا التوجيهات والتعاليم المبلغة إليها من الأجهزة المختصة في البنك المركزي.

الشكل رقم (03): شكل يوضح آلية عمل الإطار الإشرافي على صيرفة الظل

المصدر: اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الرقابة على صيرفة الظل، صندوق النقد العربي 2014، ص3.

خامساً: تحديات بنك الجزائر في ظل تزايد أنشطة بنوك الظل.

لقد ساهمت السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر في تحقيق نوع من الاستقرار والتوازن في مجمل المؤشرات النقدية الوطنية؛ كما ساهمت هذه السياسة في خلق بيئة مصرفية يمكن القول عنها أنها تمثل مرتكزاً أساسياً في دعم وتعزيز الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني. إلا أنه تبقى هناك مجموعة من التحديات التي يجب على بنك الجزائر الوقوف عليها خاصة في ظل تزايد حجم وانتشار أنشطة بنوك الظل الذي يهدد هذا المكتسب في السياسة النقدية الوطنية؛ ومن بين هذه التحديات نجد:

5.1- رفع نسبة التغطية المصرفية: تُحسب نسبة التغطية المصرفية بقسمة عدد السكان في البلد على عدد الوكالات أو الشبابيك المصرفية المتوفرة، وتعتبر هذه النسبة في الجزائر الأضعف تقريباً بين البلدان العربية، ففي الوقت الذي يتوفر فيه شباك لكل 26000 نسمة في الجزائر، نجد هذه النسبة أفضل بكثير في البلدان المجاورة، إذ تبلغ شباك لكل 9000 نسمة في تونس، وشباك لكل 9500 نسمة في المغرب، مع الإشارة إلى أن المعدل العالمي هو شباك لكل حوالي 3000 مواطن.

وحتى بالنسبة للشبابيك الآلية تسجل الجزائر نسباً ضعيفة جداً، إذ تبلغ هذه النسبة 6.5 شباك لكل 100 ألف نسمة، بينما تبلغ في تونس 23.59، وفي المغرب 25.11، وفي المملكة العربية السعودية 69.80، وفي البرازيل (كمثال عن الاقتصاديات الناشئة) 130.74؛ مما يعني أن الجزائر تسجل تأخراً كبيراً في هذا المجال **(سليمان و الحديدي، 2015)**.

ففي نهاية ديسمبر 2017 وعلى الرغم من بقاء شبكة وكالات المصارف العمومية مهيمنة بحوالي 145 1 وكالة، مقابل 1134 وكالة في 2016 و 126 1 وكالة في 2006 ، تعزّزت شبكة المصارف الخاصة بصفة معتبرة، حيث انتقلت من 152 وكالة في 2006 إلى 364 وكالة في 2017 أي(355 وكالة في 2016)؛ و انتقل عدد وكالات المؤسسات المالية، من جهته من 88 وكالة في 2016 إلى 95 وكالة في 2017، و بذلك بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1604 وكالة في 2017 ، مقابل 1577 وكالة في 2016 ، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 26309 نسمة في 2017 مقابل وكالة واحدة لكل 26189 نسمة 2016م **(بنك الجزائر، 2018)**.

5.2- دعم قدرة البنوك الجزائرية في جذب الودائع: تتناسب قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على جذب المدخرات طردياً مع العائد (سعر الفائدة) الذي يدفع على المبالغ المودعة لديها، وإذا كانت دوافع المدخرين تتمثل في: السيولة، الأمان، العائد؛ فمع ثبات العوامل الأخرى فإن الطلب على الأصل المالي من جانب المدخرين يتناسب طردياً مع العائد على ذلك الأصل.

كما أن التعرف على طبيعة النمو في الودائع البنكية وعلاقتها بالناتج المحلي يقيس قدرة البنوك التجارية وفعاليتها في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(02): حركة الودائع البنكية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2018).

السنة	حجم الودائع المجمعة	التغير في الودائع %	الناتج الوطني PIB	التغير في الناتج المحلي الإجمالي %	الميل المتوسط الودائع/PIB	الميل الحدي ΔPIB/الودائعΔ
2010	5819,1	14,96	12049.5	20.08	0,48	0,74
2011	6733,0	21,00	14384.8	19.38	0,24	1,08
2012	7235,8	4,40	.016160	12.34	0,20	0,35
2013	7787,4	7,6	16647,8	2,7	0,46	2,81
2014	9117,5	17,08	17228,6	3,4	0,52	5,02
2015	9200,7	0,91	16702,1	-3,1	0,55	-0,29
2016	9079,9	1,31-	17406,7	4,2	0,52	-0,31
2017	10257,2	12,69	18594,1	8,6	0,54	1,47
2018	11709,9	14,16	20189,6	8,58	0,58	1,65

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2010 إلى 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حركة الودائع البنكية في تزايد مستمر إلاّ أن الميل المتوسط للودائع والذي يقيس قدرة وفعالية البنوك وفقاً لحصتها في الناتج المحلي الإجمالي يظهر أن هناك تذبذب إذ تراوحت قيمته ما بين 0.21 و 0.54، مما يبين نقص فعالية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية لاسيما الادخارية، أما فيما يتعلق باستجابة تغير الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي فهي استجابة غير منتظمة.

وأن ما يمكن استخلاصه هو ضعف مرونة الإيداع البنكي بشكل عام وعدم استقرار الاتجاه العام لحركة الودائع، والذي يعد مؤشر على ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وضعف البنوك الجزائرية في جذب المزيد منها، وضعف فعالية الأوعية الادخارية المطروحة من طرف البنوك الجزائرية وكذا تدني نوعية الخدمات البنكية المقدمة.

5.3- ضبط حجم الكتلة النقدية في الجزائر: تتميز الكتلة النقدية في الجزائر بحجم الأرقام الضخمة من العملة الوطنية؛ والجدول الموالي يوضح تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال فترة الدراسة؛ خاصة فيما يتعلق بحجم بالنقود القانونية التي تبين مدى استخدام النقود السائلة بدل الاعتماد على آليات الدفع الحديثة.

الجدول رقم (3): جدول تطور حجم الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر في الفترة 2010- 2018

الوحدة مليار دج

المتغير / السنة	النقود القانونية	معدل التغير	الودائع تحت الطلب	النقود M1	معدل التغير	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل التغير	سرعة تداول النقود PIB /M2
2010	2098.6	14,68	3657.8	5756.4	16,41	2524.3	8280.7	15,4	1.46
2011	2571.5	22,53	4570.2	7141.7	24,06	2787.5	9929.2	19,9	1.45
2012	2997.2	16,55	3356. 4	7 681,8	8,34	3329.8	11067.6	11,46	1.46
2013	3247.4	7,71	5005,2	8249,8	7,4	3691,9	11941,7	7,89	1,6
2014	3503.2	7,78	5429,5	8932,8	8,27	3925,6	12858,4	7,67	1,58
2015	4108,1	17.26	5136,3	9244,4	3,48	4443,4	13687,8	6,45	1,22
2016	4497,2	9,46	4909,8	9407,0	1,7	4409,3	13816,3	1,3	1,26
2017	4822,6	7,23	5097,5	9920,1	5,4	4653,7	14573,8	5,48	1,32
2018	4986,8	3,41	6477,3	11404,1	14,95	5232,6	16636,7	14,15	1,21

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2010 إلى 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

هذا الارتفاع في الكتلة النقدية ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة، واستمرار نمو الانتاج النقدي، وهو ما يظهر في السنوات الأخيرة أين بلغت الكتلة النقدية سنة2010 مقدار8280.7مليار دج، ثم 11067.6 مليار دج سنة 2012م وبمعدل نمو يزيد عن 11,5% ؛ ثم بعد ذلك تبلغ حجم 13687,8 مليار دج سنة 2013 و12858,4 مليار دج سنة 2014م.

كما بلغ حجم الإصدار النقدي ما يزيد عن 2316,6 مليار دج نهاية ديسمبر 2017م، ثم ليبغ بعد ذلك عند نهاية شهر مارس 2018 ما قيمته 3585 مليار دج. وبما قيمته 1400 مليار دج خلال الثلاثي الأول من سنة 2018م . وبهذا الإصدار النقدي الجديد تكون الكتلة النقدية M2 قد زادت بمعدل 6,42% خلال السداسي الأول من سنة 2018، مقابل 4,27% لنفس السداسي من سنة 2017م(***Bank of Algeria*, 2018, p. 9**) .

الخاتمة ونتائج الدراسة.

وفي الختام يمكن القول أنه للاستفادة وللتعلم من دروس الأزمة العالمية التي تفجرت عام 2008 ولا نزال نعيش تداعياتها إلى اليوم، لا بد من إبراز خطر داهم آخر نبه إليه تقرير الاستقرار المالي الذي أصدره صندوق النقد الدولي حول أنشطة بنوك الظل. ويحتوي التقرير بيانات مذهلة عن حجم نظام الظل المصرفي العالمي. وأن المشكلة الأساسية في هذه البنوك هي أنها قادرة على التمدد بصور سرطانية طالما أن هناك فرصة لتحقيق المزيد من الربح وتوليد

الدخول من تلك العمليات، ولهذا السبب فإن بنوك الظل غالبا ما تكون مرشحة لأن تولد فقاعات كبيرة مسمومة تنتظر الانفجار.

فصحيح أن الأنشطة المصرفية لا تتوقف عن النمو، خصوصا في عصر العولمة، لكن وبوجود قطاع الظل المصرفي الذي ينمو بدوره بصورة موازية لنظيره التقليدي، بدأ النظام المصرفي التقليدي يعاني من المخاطر لا سيما في ظلّ غياب القوانين والرقابة الكافية والتطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ساهم في ظهور العديد من الخدمات المالية، وفي تحسين فرص وصولها للأفراد؛

نتائج الدراسة وتوصيلتها:

1. تشير بنوك الظل إلى الوسطاء الماليين المشاركين في تسهيل إنشاء الائتمان عبر النظام المالي العالمي ولكن لا يخضع أعضاءها للأشراف التنظيمي، كما يشير نظام الظل المصرفي أيضا إلى الأنشطة غير المنظمة التي تؤديها المؤسسات البنكية الخاضعة للتنظيم.

2. تلعب أنشطة الظل المصرفية دورًا كبيراً في تلبية الطلب المتزايد على الائتمان، كما أن عملياتها خارج الأنظمة الرقابية تثير المخاوف من المخاطر التي قد تشكلها على النظام المالي. ويعزز هذه الحقيقة غموض بياناتها المالية وعدم عرض موازناتها.

3. نتيجة للتهديدات والمخاطر التي يفرزها النمو السريع لقطاع بنوك الظل على كل من الاستقرار المالي والاقتصادي العالميين، تصاعدت الأصوات عالمياّ لتشديد الرقابة على هذا القطاع، حيث دعا صندوق النقد الدولي الأجهزة الرقابية في العالم إلى ضرورة تحسين الرقابة على الأنظمة المصرفية الموازية وغير الرسمية.

4. إن قدرة بنوك الظل على تمويل جزء من احتياجات الأسواق المالية في الاقتصاديات الناشئة، يضعف من قدرة السلطات المالية في تلك البلدان على رصد المخاطر المتوقعة. لذلك من الضروري أن تخضع بنوك الظل للرقابة والإشراف والتشريعات والأنظمة التي تساعد على ضبط المخاطر التي قد تنشأ عن هذه البنوك وأنشطتها.

5. يعتبر الانتشار المصرفي المقرون بالشمول المالي أحد ركائز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، كما يساعد على رفع مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر لاحتوائه شرائح المجتمع، كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6. يعد نشر الوعي المالي والثقافة المصرفية من أساسيات تحقيق الاستقرار المالي، ويعتبر أيضاً من الموضوعات التي يجب أن تتضافر مع جميع متطلبات إستراتيجية الشمول المالي في

المجتمع، من خلال التسويق المالي للمنتجات والخدمات المالية المتوفرة، مع تعزيز استخدام المواطن لتلك الخدمات بالشكل الأمثل والآمن.

7. على بنك الجزائر العمل على تكثيف عمليات الرقابة على أنشطة البنوك المختلفة، وتعزيز السياسات الاحترازية الكلية، وتوسيع نطاق استخدام الأدوات الاحترازية المتعلقة بنسب القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعالجة نسب التركز القطاعي للائتمان المقدم من القطاع المصرفي الوطني؛

8. في إطار إستراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة، ومن أجل تحسين فرص النمو وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، لابد لبنك الجزائر من تكييف السياسة النقدية بما يسمح بخلق بيئة مصرفية سليمة، تشكل مرتكزاً أساسياً في دعم وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني؛

9. وأخيراً علينا أن نقر بأن بنوك الظل وأنشطتها حقيقية واقعية لا يمكن إلغاؤها من النظام المالي أو الاقتصادي، ولكن يجب أن تكون عليها رقابة دائمة، والأكثر أهمية هو الشفافية في التعرف على مصادر التمويل لديها، وأنماط الإقراض.

➢ قائمة المصادر والمراجع:

➢ باللغة العربية

- حميدان، الجمل. (2002) . *تشريعات مالية ومصرفية*، دار صفاء للنشر والتوزيع ، اليمن .

1. الهاشمي، نازك حامد. (2018) . *بين التثقيف المالي والتنمية المستدامة* Consulté le 7 19, 2019, sur . http://www.sudanile.com/109290 .
2. إعتدال، سلامة. (2018) . *نمو مطرد حول العالم لأنشطة الظل المصرفية* ,Consulté le 7 21, 2019 . sur https://aawsat.com/home/article/1312671: [14456]
3. سليمان، ناصر & الحديدي، آدم. (2015) .تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر؟، *.المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ,العدد الثاني.*
4. سوارت، نيكوا. (2009) .*التخطيط المالي لمستقبل آمن* .ترجمة البنك المصري :مطابع البنك المصري (CIB). مصر.
5. صاري، علي. (2019) .مساهمة السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الجزائر .جامعة خميس مليانة.25- 26أفريل.
6. طوقان، أمينة. (2005) .دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية .*مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية* .سوريا.
7. كورديس، لورا. (2013) .ما هو نظام الظل المصرفي، عودة إلى الأسس، .*مجلة التمويل والتنمية*.

8. محمود، هشام. (2014) . بنوك الظل تهدّد النظام المالي العالمي، لندن 2014، Consulté le 11, 23, . 2019, sur http://www.aleqt.com/2014/12/15/article_914737.html

9. كيلي، سوزي. (2014) .ديسمبر .*بنوك الظل تهدّد النظام المالي العالمي* Consulté le 7, 16, 2019, sur . http://www.aleqt.com/2014/12/15/article_914737.html.

10. اتحاد المصارف العربية، (2018) .واقع الشمول المالي والثقافة المالية في المنطقة العربية، إدارة الدراسات والبحوث، تقرير 2018،sur, 2019, 27 , 7 le Consulté . http://www.uabonline.org/ar/research/bankig

- باللغة الأجنبية

11. *Adrian Tobias, Zoltan Pozsar. (2013). Shadow Banking. FRBNY Economic Policy Review.*
12. *Alessio, M., & Nabilou, H. (2017, January 23). The Law and Economics of Shadow Banking. Working Paper (339).*
13. *bank of Algeria. (2018). Bulletin monétaire et financier. banque of algérA.*
14. *Gary, Gorton and Andrew Metrick. (2010). Regulating the Shadow Banking System,Brookings., papers on Economic Activity.*
15. *Hogarth, J. and Kozup J. (2008). Financial Literacy Public Policy and Consumer's Self-Protection – More Questions, Fewer Answers". Journal of Consumer .*
16. *Lusardi, A, and Tufano, P. (2015). Financial Experiences, and Over Indebtedness. Financial Experiences, and Over Indebtedness, Journal of Pension Economics and Finance ,vol14.*
17. *Financial Stability Board. (2017). Assessment of shadow banking activities, risks and the adequacy of post-crisis policy tools to address financial stability concerns.*
18. *Stability Financial Board. (2018). Global Legal Entity Identifier Foundation.*
19. *Zoltan, Pozsar & Adrian T. (2012). Shadow banking. Revue d'Économie Financière ,vol 105,.*